المحاضرة الثالثة: المجرّد والمزيد

د.حاج مدني خديحة

الهدف الخاص:

- أن يُفرّق بين الفعل المجرّد والفعل المزيد.

2الأهداف الإجرائية:

- أن يحدّد صيغ الفعل المجرّد الثلاثي والرباعي مع التمثيل.
- أن يحدّد أحرف الزيادة، ويستعملها في أمثلة مختلفة.

المحاضرة الرابعة: المجرّد والمزيد

د.حاج مدني خديحة

الهدف الخاص:

- أن يُفرّق بين الفعل المجرّد والفعل المزيد.

2الأهداف الإجرائية:

- أن يحدّد صيغ الفعل المجرّد الثلاثي والرباعي مع التمثيل.
- أن يحدّد أحرف الزيادة، ويستعملها في أمثلة مختلفة.
- أن يُحدّد صيغ الفعل الثلاثي المزيد، مع توظيفها في تراكيب مختلفة.
- أن يُحدّد صيغ الفعل الراعي المزيد، وتوظيفها في مختلف التراكيب.
- أن يستخرج هذه الصيغ من مختلف النصوص، مع تحديد دلالاتها.

-

أن يُحدّد صيغ الفعل الثلاثي المزيد، مع توظيفها في تراكيب مختلفة.

- أن يُحدّد صيغ الفعل الرباعي المزيد، وتوظيفها في مختلف التراكيب.
- أن يستخرج هذه الصيغ من مختلف النصوص، مع تحديد دلالاتها.

تمهيد:

يتصل باب وزن الأفعال اتصالًا وثيقًا بمبحثي الأصول والزوائد، إذ لا يمكن ضبط الوزن الصّرفي إلا بعد التّمييز بين الحرف الأصيل والحرف الزّائد. وقد لخّص (ابن مالك) هذه القواعد الدّقيقة في أبيات جامعة، تُعدّ خلاصة لمنهج الصّرفيين في وزن الأفعال، سواء أكانت ثلاثية أم رباعية، مجرّدة أم مزيدة، حيث تقوم هذه القواعد على مبدأين أساسين:

- الأول: المحافظة على الأصول في الميزان.
- الثاني: ردّ الزوائد إلى نظائرها في الوزن دون إخلال بالبنية.

1. الفعل المجرد

1.1 تعريفه:

جاء في الألفية[1]:

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي ... وَزِنْ وَزَائِدْ بِلَفْظِهِ اكْتَفِي

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وقَ َافِ فُسْتُقِ

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

واحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ والخُلْفُ فِي كَلَمْلَمِ

فألفً أكثر من أصلين ... صاحب زائدة بغير مين

والياءُ كَذَا والوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤ ووَعْوَعَا

الشرح:

من المهم أن نؤصّل لقواعد وزن الفعل ممّا ضبطه (ابن مالك)، من خلال التّمييز بين الأصول والزوائد، إذ ينطلق الوزن من مقابلة أصول الكلمة بأحرف الميزان الثلاثة: الفاء والعين واللام2، سواء أكان الفعل ثلاثيًّا أم رباعيًّا، مجردًا أم مزيدًا، على أن تُذكَر الزوائد في الميزان بألفاظها نفسها؛ وهي مهمّة الميزان الصرفي لقياس البِنية الصّرفية الصّحيحة. فإذا كان في الكلمة تضعيفٌ أصليّ، لزم إظهاره في الوزن دون حذفه كما هو الشّأن في الأسماء والأفعال الربّاعية التي تقوم بِنيتها على أربعة أصول مستقلة مثل: راء (جعفر) وقاف (فستق)؛ فهي أسماء رباعية مجرّدة حروفها أصلية توزن على (فَعْلَلَ). أمّا إذا كان التّضعيف ناشئًا عن الزيادة مثل (فعّل)، فإنّ حُكمه في الميزان حكم الزّائد، لا حُكم الأصل.

بالإضافة إلى هذا، يبيّن لنا (ابن مالك) حروف الزيادة، فالألف إذا وقعت بعد أكثر من أصلين كانت في الغالب زائدة، وكذلك الواو والياء، فإنّهما يُحكمان بالزيّادة غالبًا، إلا إذا وقعتا في بنية تكرارية مثل يؤيؤ ووعوع، فحينئذٍ تُعدّان أصلين لا من الزوائد.

---

[1] المرادي (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008، ج3، ص 1529 وما بعدها.

[2] ينظر: مجدي إبراهيم محمد، علم الصرف بين النظرية والتطبيق، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2011، ص45.

لمعرفة الزّائد من الأصلي، وضع الصّرفيون قواعد تُقاس بها زيادة الكلمة من أصلها، أهمها: تقليب تصاريف الكلمة على هيئات مختلفة لمعرفة ما يثبت منها (الأصلي) وما يسقط (الزائد)، مثل فعل أحمد يُردّ إلى حَمِدَ. لنفهم أنّ الهمزة زائدة وليست أصلية3.

يتّضح من هذا النّظم الصّرفي، أنّ أهمية الميزان الصّرفي تكمن في دقة الحكم على الفعل من حيث كونه مجرّدا أو مزيدا، فالأمر لا يتوقّف عند سماع المستعمل بل في قياسه وفق قواعد صرفية تكشف عن بنيته الموزونة من جهة، وعن دلالته السياقية من جهة ثانية.

تقسيم الأفعال العربية:

تُصنَّف الأفعال في اللّغة العربية إلى نوعين أساسيين هما: الأفعال المجردة والأفعال المزيدة، ويُعدّ هذا التّصنيف حجر الأساس في دراسة البنية الصّرفية للفعل، إذ لكلّ نوع منهما خصائص صرفيّة ودلالية، "حيث إنّ اختلاف الجنس الصّرفي للكلمة يؤدي إلى اختلاف المعنى"4؛ أي كلّ اختلاف في المبنى يلحقه اختلاف في المعنى. والأفعال إذ ذاك تنقسم إلى قسمين: هما ثلاثي ورباعي وكلاهما بدوره ينقسم إلى قسمين: مزيد وغير مزيد5. ففي الأفعال المجرّدة نجد: الثلاثيّ والرباعيّ، ومعنى المجرّد هو أنّ الأفعال تُبنى على أصول حروفها دون زيادة فيها. أما الأفعال المزيدة: فهي ما زيد على حرفها الأصول حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف، بالنّسبة للفعل الثلاثي، أو يزيد حرفا أو حرفين على الرّباعي، لذلك نستفيد من هذا الباب الدّراية بجانبين متلازمين:

- جانب صرفي: بدراسة أبنية الأفعال ومعرفة الوزن أو العدد والحركة،
- جانب دلالي: فهم دلالة كل زيادة، واستعمالها في الكلام.

---

[3] ينظر: عبد الحميد السيّد، المغني في علم الصرف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص37.

[4] كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص526.

[5] ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص115.

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس(ت 395ه): "الجيم والراء والدال أصل واحد، وهو بدو ظاهر الشيء حيث لا يستره ساتر. ثم يحمل عليه غيره مما يشاركه في معناه. يقال تجرد الرجل من ثيابه يتجرد تجردا"6. ممّا يُشارك في معنى مادة (ج ر د) هو الإزالة، أي تجرّد الفعل من حروف الزيادة ليبقى على أصله.

كما أنّ الفعل، في الدّرس الصّرفي يُنظَرُ إليه من حيث بناؤه وحركته من اعتبارين اثنين، أوّلهما اعتبار أولّه وثانيهما اعتبار آخره؛ يفصّل في ذلك (ابن هشام الأنصاري ت671ه)، في قوله: "فأمّا حكمه باعتبار أوّله، فإنّه يُضمّ تارة ويُفتح أخرى:

- فيُضمّ إن كان الماضي أربعة أحرف: سواء كانت كلّها أصولا، نحو: دَحْرَجَ يُدحْرِجُ. أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، فإنَّ الهمزة فيه زائدة لأنّ أصله كَرُم.
- ويُفتح إن كان الماضي أقلّ من الأربعة أو أكثر منها:

- فالأول نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ وذَهَبَ يَذْهَبُ، ودَخَل يَدْخُلُ، ونَلْ يَنْلْ.
- والثّاني نحو: انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ"7

يترتّب على كلِّ اعتبار جملة من الأحكام الصّرفية الّتي تضبط صيغ الأفعال وتُحدّد وجوه تصريفها. فبالنّظر إلى أوّل الفعل يتبيّن ما يطرأ عليه من تغيّر في الحركة، ضما أو فتحا، بحسب عدد أحرف الماضي وأصالتها أو زيادتها، في حين يؤدّي النظرُ إلى آخِره إلى الكشف عن حالته الإعرابية أو البنائية، وما يتّصل بذلك من لزوم أو تغيّر. بناءً على ذلك، فإنَّ الجمع بين هذين الاعتبارين يعدّ أساسا منهجيا لا غنى عنه في دراسة الفعل دراسة صرفية تُراعي البِنية وتَستحضر الدّلالة وتلتزم القواعد النّحوية.

وقد أجمع النّحاة والتّصريفيون على أنّ الفعل ينقسم إلى فعل مجرّد وفعل مزيد، ولكلّ منهما أبنية8 ، يقول "ابن جني": "وينقسم الفعل إلى مجرّد وأزيد:

---

[6] أحمد بن فارس(ت 395ه)، مقاييس اللغة، ج1، ص452.

[7] ابن هشام الأنصاري (ت671ه)، شرح قطر الندى وبل الصدى، (تح: محي الدين عبدالحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2004، ص ص 72، 73.

[8] راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، ص47.

1.فالمجرّد:

أ. أقلّه ثلاثة: كضَرَبَ، وعَلِمَ، وحَسُنَ، وبُهِتُوا.

ب. وأكثره أربعة: كدَحْرَجَ.

2. وإلى مزيد فيه أوزانه كثيرة، المشهور منها:

أ. فَعَّلَ: ككَرَّمَ، فَعَّلَ: ككَفَّرَ ، وفَاعَل: كقَاتَل. فَاعَلَ كقَاتَلَ. انفعل: كانكسر. افتعل: كاِجْتَمَعَ. افعلّ :كاحمرّ، تفعّل: تَكَرَّمَ، تفاعل: كتَقَاتَلَ، استفعل: كاِسْتَخْرَجَ، افعالّ: كاحمارّ، افعولّ: اعشوشب.

ب. وما زيد على الرّباعي: تفعلل: كَتدَحْرَجَ، افعنلل: كاحرنجم، وافعللّ: كاقشعرّ"9

بنات الثلاث وبنات الأربعة:

من دقّة الملاحظة الصّرفية التي امتاز بها (سيبويه) في معرفة أصل الأبنية وحركاتها، أنّ الحروف من بنات الثلاث -يقصد الثلاثي المجرّد- على صيغة (فَعَلَ) لا تأتي دائما متحرّكة بل تُسكّن، لأنّها أبنية لم يحتج فيها العرب للحركة فأسكنوا: "أمّا الحروف الّتي من بنات الثلاث نحو جاء يجيء، وباع يبيع، وتاه يتيه، فإنّما جاء على الأصل حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التّحريك"10. نلاحظ أنّ هذه الأفعال الثلاثية المجرّدة معتلة الوسط؛ أي الفعل أجوف، في هذه الحالة تأخذ العين حركة التّسكين لا الحركة، لأنّ حرف العلة ليس صحيحا، فبَاْعَ هو فَعْلَ، وكذلك باقي الأفعال.

بالإضافة إلى ذلك لا يستثني (سيبويه) الثلاثي المضاعف، بل يُلزمه بقياس مستنبط من سنن العرب في كلامهم: "كذلك المضاعف نحو دَعَّ يَدُعُّ، وشَحَّ يَشُحُّ، وسَحَّت السّماء تَسُحُّ، لأنّ هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن، ولا تُحرّك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز، وفي موضع تكون لام فَعَلْت

[9] التصريف الملوكي، ص ص 7، 8.

[10] الكتاب، ج4، ص107.

تسكّن فيه بغير الجزم، نحو رَدَدْنَ ويَرْدُدْنَ، وهذا أيضا تُدغّمه بكر بن وائل، فلمّا كان السُّكون فيه أكثر جُعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكنا، وأُجريت على التي يلزمها السّكون"11.

يُشير هذا القول إلى منهج العلماء في استنباط قاعدة: فإنّما جاء على الأصل حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التّحريك؛ أي فرض السّياق الاجتماعي قانونه على اللّغة، ومن ثمّ يكون القياس معلّلا من الشّائع في الاستعمال، فلمّا كان السُّكون في المضاعف أكثر، جُعل بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكنا، وأُجريت على الّتي يلزمها السّكون.

ثمّة سؤال مهمّ: **لماذا خُصّصت أبنية الفعل للثلاثي والرباعي دون الخماسي، ألا توجد أفعال خماسية أم ثمّة تعليلات أخرى يوردها العلماء؟ أو بصيغة أخرى: ما هي أسباب اعتماد الثلاثي والربّاعي دون الخماسي؟**

يُشير "ابن جني" في الخصائص إلى أنّ اعتماد الثّلاثي والرّباعي يعود إلى سهولة الاشتقاق والتّصريف، فالرّباعي قريب من الثلاثي12:

- فالثّلاثي تتركّب منه ستة أصول، نحو: جعل، جلع، عجل، علج، لجع، لعج.
- أمّا الرّباعي: فيتركّب منه أربعة وعشرون أصلًا غير أنّ المستعمل منها قليل، مثل: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، والباقي مهمل.

[11] الكتاب، ج4، ص107.

[12] ابن جني، الخصائص، ج1، ص62." ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول؛ نحو :جعل جلع عجل علج لجع لعج .والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبا المستعمل منها قليل وهي: عقرب وبرقع وعرقب، وعبقر، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئنة من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلا. نعم ثم لا تجد أصلا مما ركب منه قد تصرف فيه بتغيير نظمه ونضده كما تصرف في باب عقرب "وبرقع"، وبرقع ألا ترى أنك لا تجد شيئا من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلا." المرجع نفسه، ص ن.

- أمّا الخماسي: فطويل التّركيب ومحدود الاستعمال فلا تجد أصلاً مما رُكّب منه قد تصرّف كما حدث في الرّباعي، مثال سفرجل لم يأتِ إلا في موضع محدود، لذلك ومنه فالعدد الطويل للأصول في الخماسي هو تعقيد تصريفه.

على هذا يُضيف (ابن فارس) إفادة، أنّ وزن الرّباعي والخماسي قياسي: "اعلم أنّ للرّباعى والخماسى مذهبا في القياس، يستنبطه النّظر الدقيق. وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النّحت أن تُؤخذ كلمتان وتنحت منهما"[13]، علّة القياس الذي يكون للرباعي والخماسي هي النّحت؛ أي دمج كمتين ببعض فتصبحا كلمة واحدة، مثال ذلك:

- "ذعذع الشَّيْء إذا فرّقه وَكَانَ الأَصْل ذعه ذعا ثمَّ أميت هَذَا الْفِعْل وَألْحق بالرّباعي فِي ذعذع.
- تكفكف الدّمع فَجعلُوا الْفِعْل لَهُ ف ل ف ل، الفلفل: مَعْرُوف. وتفلفل شعر الأسود إِذا اشتدّت جعودته.
- الفقفقة من قولهم: تفقفق الرّجل في كلامه وفقفق فيه إذا تقعّر وهو نحو الفيهقة.
- قفقف ومن معكوسه: القفقفة تقفقف من البّرد إذا ارتعد"[14]

2.1 . أبنية المجرّد الثلاثي:

يعتمد عبد القاهر الجرجاني(ت471ه) في تقسيمه لأبنية الفعل الثلاثي على العلاقة بين حركة عين (فَعَلَ) في الماضي وحركة المضارع، مع مراعاة طبيعة الحروف، في تأسيس صرفي يجمع بين القياس والاستقراء وما نُقل عن الاستعمال العربي الفصيح. إنَّ الفعل الثلاثي له ثلاثة أبنية؛ هي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ؛ وكلُّ بناءٍ منها يختصُّ بأحكامٍ صرفيةٍ في الماضي والمضارع؛ من حيث الحركة، والتعدي، واللزوم، يفصّل في ذلك بقوله: "فالثلاثي ثلاثة أبنية: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلُ:

[13] مقاييس اللغة، ج1، ص328.

[14] ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص ص 118، 117.

1. أمّا بفتح العين فمضارعه (فَعَلَ):

أ. (يفْعِلُ) متعدّيا ولازما، كضَرَبَ يَضْرِبُ، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ونَفَرَ يَنْفِرُ، وعَثَرَ يَعْثِرُ .

ب. ويجيء على (يَفْعَلُ) بالفتح، ما كان عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق وهي: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، كسَأَلَ يَسْأَلُ، وقَرَأَ يَقْرَأُ ، ووَهَبَ يَهَبُ، وسَنَحَ يَسْنَحُ، وسَلَخَ يَسْلَخُ، ومَنَعَ يَمْنَعُ، وطَغَى يَطْغَى ، ونحو: نَكَحَ يَنْكِحُ ، دَخَلَ يَدْخُلُ وَعَدَ يَعِدُ صَبَغَ يَصْبُغُ ، لا تقاس فتحته.

- أَبَى يَأْبَى شاذ.
- رَكَنَ يَرْكَنُ ، لغة متداخلة، ماضيه من رَكَنَ يَرْكُنُ ، ومضارعه من :رَكَنَ يَرْكِنُ.

ج. ويجيء على " يَفْعُلُ " بالضم متعديا ولازما، مثل :قَتَلَ يَقْتُلُ وخَرَجَ يَخْرُجُ.

2. وأمّا (فَعِلَ)بكسر العين، فمضارعه:

أ. بالفتح، كعَلِمَ يَعْلَمُ ، سَمِعَ يَسْمَعُ ، فَرِحَ يَفْرَحُ

ب. وبالكسر: كحَسِبَ يَحْسِبُ، نَعِمَ يَنْعِمُ، يَئِسَ يَيْئِسُ. ووَرِعَ يَرِعُ، لم يُروَ فيه الفتح.

- ونحو : فَضِلَ يَفْضُلُ يُروى فيه الضم وهو شاذٌّ.

2. وأمّا (فَعُلَ) بضمّ العين فمضارعه:

أ. بالضم لا غير: ككَرُمَ يَكْرُمُ، وشَرُفَ يَشْرُفُ ولا يتعدّى هذا الباب إلا قولهم: رَحَبَتْكَ الدار وهو استعمالٌ خارجٌ عن الأصل إذ الغالب في هذا الوزن اللزوم لا التعدّي."[15]

يتضح من هذا العرض، أنّ دراسة أبنية الأفعال الثلاثية المجرّدة تُظهر ميزانا صرفيا دقيقا، يعتمد على ثلاثة معايير هي التّوازن بين حركة العين في الماضي والمضارع، وطبيعة الحروف، وقيود التعدّي واللزوم. يؤكّد

[15] عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1987، ص36 وما بعدها. يقول في شرح رَكَنَ ركن بفتح الكاف مضارعه يركن بفتحها أيضا. وفيه لغتان أخريان: ركن يركن: بكسر الكاف في الماضي وفتحها في المضارع. وركن يركن بضمها في الماضي والمضارع." ص38.

ذلك "الزمخشري في المفصّل بقوله: إنَّ أوزان الثلاثي المجرّد ثلاثة، فللمجرّد منه ثلاثةُ أبنيةٍ هي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ . فكلّ واحد من الأوّلين يأتي على وجهين متعدٍّ وغير متعدٍّ، ومضارعه على بناءين:

- فمضارع فَعَلَ يأتي على يَفْعَلُ ويَفْعُلُ.
- ومضارع فَعِلَ يأتي على يَفْعَلُ ويَفْعِلُ.

أمّا البناء الثالث وهو فَعُلَ، فيأتي على وجهٍ واحدٍ غير متعدٍّ، ومضارعه على بناءٍ واحد، وهو يَفْعُلُ.

- فمثال فَعَلَ ضَرَبَهُ يَضْرِبُه، جَلَسَ يَجْلِسُ قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ وقَعَدَ يَقْعُدُ.
- ومثال فَعِلَ شَرِبَهُ يَشْرَبُهُ، وفَرِحَ يَفْرَحُ، ووَمِقَهُ يَرْمُقُهُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ومثال فَعُلَ كَرُمَ يَكْرُمُ.

وأمّا بناء فَعَلَ يَفْعَلُ، فليس بأصل ومن ثَمّ لم يأتِ إلا مشروطا وهو أن تكون عينُ الفعل أو لامُه أحدَ حروف الحلق وهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين؛ إلا ما شذّ نحو: أَبَى يَأْبَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ.

وأمّا فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: فَصَلَ يَفْصِلُ، ومَاتَ يَمُوتُ، فمن تداخل اللّغتين، وكذلك فَعِلَ يَفْعَلُ نحو: كَادَ يَكَادُ[16].

إذن، بعمليتي القياس والاستقراء، يسهل استخراج الأوزان وضبط الحركة والسّكون، ومنه نستنتج أنّ أوزان الفعل الثلاثي المجرّد تأخذ بعين الاعتبار:

- العلاقة بين الماضي والمضارع.
- شروط دخول حروف الحلق في الأفعال المشروطة، وهو أن تكون عينُ الفعل أو لامُه أحدَ حروف الحلق وهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين.
- تعليل بعض الحالات الاستثنائية التي وردت في الكلام العربي الفصيح على الرغم من شذوذها.

في فصل أبنية الفعل الثلاثي المجرّد، يورد (ابن يعيش) في شرح المفصّل لـ(الزمخشري) تصنيفا يتوافق مع (عبد القاهر الجرجاني) وغيره من علماء التّصريف، سنورد ذلك لنؤكّد أنّ علماء العربية قد اتّفقوا على قياس أبنية الكلمة، حيث جاء في قوله: "والأفعال ثلاثةُ أبنية هي :

---

[16] الزمخشري (ت538هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص396.

- فَعَلَ ويَفْعِلُ كضَرَبَ يَضْرِبُ، وفَعَلَ ويَفْعُلُ ك قَتَلَ يَقْتُلُ وفَعِلَ ويَفْعَلُ كعَلِمَ يَعْلَمُ.
- وفَعُلَ ويَفْعُلُ: كشَرُفَ يَشْرُفُ.
- ولم يأتِ وزن فَعَلَ ويَفْعَلُ بالفتح؛ إلا فيما كانت عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق وهي: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين؛ نحو ذَهَبَ يَذْهَبُ، وجَبَهَ يَجْبَهُ وذلك على ما استقرّ في الاستعمال العربي الفصيح، وهو بابٌ لا يُقاس عليه في غير مواضعه."[17]

من هذا يتبيّن أنّ الصرف العربي يتأسّس على مبادئ استقرائية، تقوم على ملاحظة الاستعمال اللّغوي دون اغفال أيّ احتمال وارد من كلام العرب، فكلّ كلمة تُنطق لها قيمة صرفية، حتّى يتمّ بناء قياسات تُراعي سياقات أبنية الفعل الثلاثي المجرّد أوزانها كلّ ذلك تكييفا مع الحروف السّاكنة والمضاعفة، وحركة العين، وظروف التعدّي واللزوم، والشذوذ.

يذكر (الحملاوي) في كتابه "شذا العرف في فن الصرف" أنّ هذه الصيغ ترتبط بالدلالة؛ أي أنّها لا تقتصر على البناء الصّرفي، بل تنبثق منها معانٍ مخصوصة، على سبيل المثال: باب فَعِلَ " كسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع " ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كفرِح وطرِب، وبطِر وأشِر، وغضِب وحزِن، وكشبِع وروِي وسكِر، وكعطِش وظمِئ وصدِي وهيِم، وكحمِر وسوِد، وكعوِر وعمِش وجهِر وكغيِد وهيِف ولمِي."[18] حيث يشمل باب فَعِلَ الذي مضارعه مفتوح العين (يَفْعَلُ) دلالات:

- الفرح وتوابعه: فَرِحَ، طَرِبَ، بَطِرَ، أَشِرَ، غَضِبَ، حَزِنَ.
- الامتلاء والخلو : كَشْبَعَ، رَوِيَ، سَكِرَ، وكعطِش وظمِئ وصدِي وهيِم.

[17] ابن يعيش (ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج4، ص46.

[18] أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، (د ت)، ص22.

- الألوان والعيوب: كَحْمَرَ، سَوْدَ، كَعَوِرَ، عَمِشَ.
- الخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل وجَهِرَ، كَغَيِدَ، هَيِفَ، لَمِيَ.

إنّ هذه الإضافة تزيد علم الصّرف جمالية، إذ لا يُعتقد أنّ الفعل المجرّد يخلو من المعنى، بل يمتد إلى التوظيف المعنوي للأفعال، بحيث ترتبط الأبنية الصرفية بالمضامين الدلالية، كوصف الحالة النّفسية من الفرح والحزن وما يتبعهما من الطرب والحزن، أو الصفات الخَلقية التي فيها عيوب كعور وعمش، أو سمات الجمال والغزل كغيِد وهيِف. لذلك امتّد أبنية الفعل الثلاثي المجرّد إلى بناء أصلي وفروع ممتدّة، مثل باب فَعَلَ يَفْعِلُ فقد "يجيء على أربعة عشر بناء"[19] الأصل هو فَعَلَ وعليه يُقاس.

3.1 المجرّد الرباعي:

يذكر سيبويه في باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة، أنّ الفعل يكون مزيدًا أو غير مزيد، فإذا كان غير مزيد، أي مجردا، فإنّه لا يكون إلا على مثال (فعلل)، إذ يقول: " فإذا كان غير مزيد فإنّه لا يكون إلا على مثال فَعْلَلَ؛ ويكون يَفْعُل منه على مثال يُفَعْلِلُ، ويُفْعَلُ على مثال يُفَعْلَلُ؛ والاسم منه على مثال يُفَعْلِلُ ويُفَعْلَلُ إلّا أنّ موضع الياء ميم. وذلك نحو :دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ. وتدخل التاء على دَحْرَجَ وما كان مثله من بنات الأربعة فيجري مجرى تَفَاَعَل وتَفَعَّلَ، فألحق هذا ببنات الثلاثة كما لحق فعل ببنات الأربعة."[20] تبسيطا لهذا النّص، نجد أنّ الربّاعي المجرّد يأخذ صيغة واحدة هي فعلل، ويكون منه:

يُفْعِلُ على مثال يُفَعْلِلُ. الاسم منه يُدَحْرِجُ ويُدَحْرَجُ، ثمّ تُبدل الياء ميما فيُصبح: ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ كما تدخل التاء على دَحْرَجَ وما كان مثله من بنات الأربعة، فيجري مجرى تفَاعَل وتفعَّل، ففي هذه الحالة يكون مزيدا. مثل مزيد الثلاثي: تَفَاَعَل وتَفَعَّلَ.

---

[19] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج4، ص47.

[20] سيبويه، الكتاب، ج4، ص299

يستفاد من هذا الباب **أنّ القياس على الأفعال الرّباعية**، يُساعد على استنتاج أوزانها وفهم حركة الحروف وسكونها.

أمثلة الرباعي المجرّد:

نوجّه التطبيق على بنات الأربعة، باستقراء بعض الأمثلة التي وردت في كتاب العين "للخليل بن أحمد الفراهيدي"(ت170هـ):

الفعل	المعنى المعجمي:	جزء الكتاب والصفحة
خَرْنَقَ	خرنق: الخِرْنِقُ: الفتي من الأرانب والخِرْنِقُ: مصنعة الماء والخِرْنِقُ: اسم حمةٍ أي حوضٍ.	ج4، ص321.
دَمْخَقَ	دَمْخَقَ الرّجل (يُدَمخِقُ) في مشيه دَمْخَقَةً وهو الثقيل في مشيه، الحديد في تكلفه.	ج4، ص321.
خَزْرَقَ	الخِزُراقةُ: الضعيف من الرجال، الأحمق	ج4،ص321.
خَذْرَقَ	ورجلٌ مُخَذْرِقٌ وخِذْراقٌ أي: سلاحٌ. وقد خَذْرق. " صاحب حانوت إذا ما اخرنبقا ... فيه علاه سكره فخذرقا.	ج4،ص 322.
قفخر	(القُفاخِرُ) والقِنْفَخْرُ: التار الناعمُ. وهو القُفاخِريُّ. والقِنْفَخْرُ: الصلب الرأس.	ج4،ص 322.
كشمخ	الكَشْمَخَةُ: بقلةٌ في رمال بني سعدٍ، تؤكل طيبةً رخصةً.	ج4،ص 322.
شمخر	الشُّمَّخْرُ والشَّمِّخْرُ، والضُّمَّخْرُ والضِّمَّخْرُ: الجسيم من الفحول، قال رؤبة: أَبناءُ كل مصعبٍ شِمَّخُرِ .	ج4، ص323
شندخ:	شندخ :الشُّنْدُخُ من الخيل: الوقاد المستقبل.	ج4، ص323
خندف	خندف :الخَنْدَفَةُ: مشية كالهرولة للنساء والرجال، قالت ليلى القضاعية لزوجها إلياس بن مضر بن نزار: ما زلت أُخَنْدِفُ في أثركم، فقال لها :خِنْدِف، فصار اسمها إلى اليوم	ج4، ص335
بختر	التَّبَخْتُرُ: مشية حسنة. ورجل بَخْتَرِيٌّ: صاحب بَخْتَرَةٍ. ورجل بِخْتِيرٌ: حسن المشية والجسم، وامرأة بِخْتيرةٌ.	ج4، ص335
خذرف	الخذروف: السريع في جريهيُخَذْرِفُ بقوائمه، قال: درير كخُذْرُوفِ الوليد أمره ... يتابع كفيه بخيط موصل	ج4، ص336
دخمس	الدَّخْمَسةُ: الخِبُّ (يُدَخْمِسُ عليك) «١» ولا يُبَيِّنُ لك محنة ما يريد. تقول: يُدَخْمِسُ علي	ج4،ص331

دنخس	والدَّنْخَسُ: الجسيم، الشديد اللحم.	ج4،ص331.
خرمس:	اخْرَمَّسَ أي: ذَلَّ وخَضَعَ، قال: ودَخْدَخَ العَدُوُّ حتى اخْرَمَّسَا	ج4،ص331.
سربخ:	السَّرْبَخُ: مفازة لا يهتدى فيها.	ج4،ص331.
سخبر	:السخبر: شجر من شجر الثمام، له قضب مجتمعة، وجرثومة، وعيدانه كالكراث في الكثرة، وكأن ثمرته مكاسح القصب أو أدق منها. ومكاسح القصب رؤوسها.	ج4،ص331.
خنفس	الخُنْفَساءُ: دويبة سوداء تكون في أصول الحيطان. يقال: هو ألح من الخُنْفَساء. لرجوعها إليك كلما رميت بها. وثلاث خنفساوات، والجميع خَنافِسُ.	ج4،ص331.

النّتيجة التي يجتمع حولها العلماء، أنّ الرباعي المجرّد يأتي على وزن واحد هو فَعْلَلَ، مثلما أكّد "الفراهيدي" بقوله: " فما كان من الفعل الرّباعي على أربعة أحرفٍ نحو: دَمْخَق وسَيْطَرَ، بوزن الرّباعي قلت فعْلَلَ مثل شَيْطَنَ. وإذا قلت تَشَيْطَنَ فإنّه تحويل منه إلى حال الشّيطان"[21] فإذا زيد له حرف اكتسب دلالة جديدة مثل انتقال الدّلالة من فَعْلَلَ إلى تَفَعْلَلَ، مثل: شَيْطَنَ و تَشَيْطَنَ.

2. الفعل المزيد:

1.2 تعريفه:

بالعودة إلى تعريف علم الصرف، وجمع ما أورده العلماء[22] سنجد أنّه علم يتجاوز حدودَ النّظر في هيئة الكلمة إلى الكشف عن العلاقة بين المبنى والمعنى، فهذه العلاقة تقوم على أساس يستدعيه سياق التلفظ واختياراته، أي أنّ بنية الفعل تتشكّل وفق مُراد المتكلّم وما يقتضيه موقف الحال. وقد أدرك الصّرفيون الأوائل هذه العلاقة، فبنوا نظريتهم في الأوزان على أساس أنّ الزيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، أو توجيهٌ

[21] العين، ج4، ص321.

[22] ينظر: المرادي (ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مال، ج3، 1508، "ثم إنّ المسمى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين: **أحدهما** :جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهي في الحقيقة من التصريف. **والآخر** :تغيير الكلمة لغير طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم :التصريف.

وقد عرّف التصريف في الكافية بقوله :تغيير بنية لمعنى قصدا. فإن قلت :هذا التعريف لا يشمل قسمي التصريف، وإنما شمل الأول أعني :تغيير الكلمة لمعنى. قلت :المراد بقوله لمعنى ما ذكره في شرحها؛ إذ قال :التصريف تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي، فهو إذن شامل للنوعين، وقد حده في التسهيل بقوله :التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك. وقال الشارح :تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي." المرجع نفسه، ص ن.

جديدٌ له، حيث تكون الزّيادة توسيعا للدلالة، أو تخصيصا لها، أو نقل الفعل من حالٍ إلى حال، كالنقل من اللزوم إلى التّعدية، أو من الفعل المجرد إلى المُشاركة، أو من الحدث المطلق إلى التكثير والمبالغة. أو من الثبات إلى الصيرورة[23]، وغير ذلك، لذلك قسّموا علم التصريف إلى قسمين أساسيين:

- أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لأغراض معنوية مخصوصة، كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول، ونحو ذلك من الصيغ التي تتغير فيها بنية الكلمة تبعًا لاختلاف الدلالة.
- أمّا القسم الآخر: فيتعلّق بتغيير الكلمة لا لطارئ معنوي مباشر، بل لغرض صرفي آخر، يتمثّل في ظواهر الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، ويعدّ هذا القسم هو ما قصده كثير من العلماء بإطلاقهم مصطلح التصريف على وجه الخصوص، لما له من اتصال مباشر ببنية الكلمة وأحرفها من حيث الأصالة والزيادة.

يُؤكّد هذا التقسيم تعريفُ التّصريف في الكافية بأنّه: "تغيير بنية لمعنى قصدًا"، لكنّ المراد بالمعنى هنا أعمّ من الدلالة الصّرفية التي تُفهم من الصيغة المباشرة، بل كما صرّح صاحب شرح الكافية بأنّ التصريف هو: "تحويل الكلمة من بنيتها إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي"، بهذا يتّسع المفهوم ليشمل كلا القسمين، فيدخل فيه ما كان التّغيير فيه لغرض دلالي محض، وما كان لغرض بنيوي أو صوتي أو صرفي.

يدعم هذا الرأي (ابن مالك) في التّسهيل، بقوله: "التّصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال، وشبه ذلك"، وهو تعريف يكشف بجلاء أنّ التّصريف لا ينفصل عن تحليل البنية الداخلية للكلمة، ولا عن تحديد وظائف حروفها، ولا سيما في باب الزيادة، الذي تُبنى عليه أكثر الأبنية الصرفية في العربية. ومن ثمّ قال الشّارح: "تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى"، فربط التغيّر الذي يطرأ على بنية الكلمة بما يطرأ على المعنى.

---

[23] ينظر: عبد الحميد السيّد، المغني في علم الصرف، ص29.

انطلاقًا من هذا الأساس النظري، تتبيّن أهمية دراسة معاني الزيادة؛ إذ تمثّل الزّيادة المظهر الأوضح لتفاعل البنية مع الدلالة، فهي ليست إلحاقًا صوتيًا زائدًا، بل تعدّ وظيفة فنية اعتمدتها العربية لتوسيع الطاقة التعبيرية للفعل، مع الحفاظ على مادته الأصلية. بذا، يمثّل الانتقال إلى بحث معاني الزيادة عبورا من ضبط القواعد إلى استكشاف الحكمة الدلالية الكامنة وراء الصيغ، ومن وصف الأوزان إلى تحليل وظائفها في بناء المعنى.

2.2 وزن الفعل الثلاثي المزيد:

يقول ابن فارس في الصاحبي "الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج دلنا بهما على ماض ومستقبل[24]."من أهم أوزان الفعل، ما كان زيادة على الحروف الأصول، لما لذلك من أثر في اشتقاق الأفعال، وفهم العلاقة بين البناء والدلالة، وقد حدّد "الزمخشري" أنّ للثلاثي المزيد خمسة وعشرين بناءً تمرّ في أثناء التقاسيم الصرفية، حيث تشترك هذه الأبنية بوجود زيادة على الجذر الثلاثي، إمّا زيادة من جنس حروف الكلمة الأصلية، أو من غير جنسها؛ وقد قسّم أبنية الثلاثي المزيد إلى ثلاثة أضرب: يقول (الزمخشري) في المفصل: "[أوزان الثلاثي المزيد خمسة وعشرون] وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقاسيم بعون الله تعالى. والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذكر في أبنية الأسماء. وأبنية المزيد على ثلاثة أضرب:

أ. موازن للرباعي على سبيل الإلحاق.

ب. وموازن له على غير سبيل الإلحاق.

ت. وغير موازن له.

فالأوّل على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي. وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم. وملحق باحرنجم نحو إقعنسس واسلنقي.

[24] ابن فارس، الصاحبي، ص50.

ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين. والثاني نحو أخرج وجرب وقاتل يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره. والثالث نحو انطلق واقتدر واستخرج وأشهاب وأشهب وأغدودن واعلوط"25. لتبسيط ذلك، نعمل على تفصيل القول:

1) الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق: يأتي على ثلاثة أوجه؛ طبيعته أنّ المصدر فيه يُلحق بمصدر الرباعي، حيث يُعدّ الاتحاد بين المصدرين أبرز صفة لهذا الباب فمصداق الإلحاق اتحاد المصدرين ، ويمكن تصنيفه إلى ثلاثة أضرب:

أ. ملحق بدحرج مثل: شملل، حوقل، بيطر، جهور، قلنس، قلسي

ب. ملحق بتدحرج مثل: تجلبب، تجورب، تشيطن، ترهوك، تمسكن، تغافل، تكلم.

ت. ملحق باحرنجم مثل: إقعنسس، واسلنقي

2) الموازن للرّباعي على غير سبيل الإلحاق؛ فهو يوازن دحرج لكنّه يختلف في المصدر عن مصدره مثل: أخرج، جرّب، قاتل.

3) غير الموازن للرباعي: أي يكون مستقلا في تصريفه، نحو: انطلق، اقتدر، استخرج، اشهابّ، اغدودن، اعلوّط.

من زاوية أخرى، يوضّح "ابن عصفور" الثراء الاشتقاقي الذي يتميّز به الثلاثي المزيد، بما يشمل الأوزان الملحقة بالرباعي، والأوزان غير الملحقة به، والأوزان المستقلة، حيث تتلاقى رؤيته مع ما بيّنه "الزمخشري"، لكن بإضافات أكثر تفصيلا منها الأوزان الأقل شيوعا مثل مثل افعنلل، افعنلى، وتفعنل، وفي الجدول الآتي أوزان الثلاثي المزيد مع الأمثلة26:

---

[25] المفصّل في صنعة الإعراب، ص370.

[26] ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف، ص115 وما بعدها. "وأما الثلاثي المزيد فينقسم ثلاثة أقسام: **قسم جاء على وزن الرباعي وهو ملحق به، وقسم جاء على وزن الرباعي وليس بملحق به**، وقسم لم يجئ على وزنه. فالملحق ما جاء: على فيعل: نحو: بيطر. وعلى فعلل: نحو: جلبب وشملل. وعلى فوعل: نحو: حوقل .وعلى فعول: نحو: جهور. وعلى فعنل: نحو: قلنس. وهو قليل. وعلى يفعل: نحو: يرنأ لحيته. وعلى فعلى: نحو: قلسى. **وهذه الأمثلة ملحقة بـ"فعلل" من الرباعي**، نحو: قرطس. ويجيء: على تفعلى: نحو: تقلسى وتجعبى. وعلى تفعلت: نحو: تعفرت .وعلى تفعنل: نحو: تقلنس. وعلى تفعلل: نحو: تجلبب. وعلى تفيعل: نحو: تشيطن. وعلى تفوعل: نحو: تجورب. وعلى تفعول: نحو: ترهوك وعلى تفاعل: نحو: تغافل. وعلى تفعل: نحو: تكرم. وعلى تمفعل: نحو: تمسكن. **وهذه الأمثلة ملحقة بـ"تفعلل" من الرباعي، نحو: تدحرج** .وعلى افعنلل:

الثلاثي المزيد	الأبنية:	الأمثلة:
الملحق بالرباعي	فيعل	بيطر
ملحق بـ"دحرج"	فعلل	جَلْبَبَ، شَمْلَلَ
	فوعل	حَوْقَلَ
	فعول	جَهورَ
	فعنل	قَلَنْسَ
	يفعل	يَرْنَأ
	فعلى	قَلْسَى
ملحق بـ"تدحرج" (تفعلل)	تفعلى	تَقَلْسَى، تَجَعْبَى
	تفعلت	تَعَفْرَتْ
	تفعنل	تَقْلَنْسَ
	تفعلل	تَجَلْبَبَ
	تفيعل	تَشِيْطَنَ
	تفوعل	تَجَورِبَ
	تفعول	تَرْهُوكَ
	تفاعل	تَغَافَلَ
	تفعّل	تَكَرَّمَ
	تمفعل	تَمَسْكَنَ
	افعنلل	إقعنسس
	افعنلى	اسلنقى
غير ملحق بالرّباعي:	أفعل	أَكْرَمَ
	استفعل	اسْتَخْرَجَ

نحو: اقعنسس. وعلى افعنلى: نحو: اسلنقى. **وغير الملحق ما جاء:** على أفعل: نحو: أكرم .أو استفعل: نحو: استخرج أو افعل: نحو: احمر. أو افعال: نحو: احمار .أو افعول: نحو: اعلوط. أو افعوعل: نحو: اغدودن. فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي، وليس لها نظير في الرباعي. وعلى فعل: نحو: ضرب. فهذه الأمثلة على وزن "دحرج"، وليست ملحقة به، بدليل أنك لا تقول "ضاربة" ولا "ضربة" ولا "أكرمة"، كما تقول: دحرجة. والذي لم يجئ على وزن الفعل ما كان: على انفعل: نحو: انطلق .أو افتعل: نحو: اقتدر."

	افعلّ	احْمَرَّ
	أفعال	احْمَارَّ
	افعوّل	اعْلَوَّطَ
	افعوعل	اغْدُودَن
(لم يأتِ على وزن الفعل)	انفعل	انْطَلَقَ
	افتعل	اقْتَدَرَ

التحليل:

يُظهر الجدول أنّ الثلاثي المزيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ. الأوزان الملحقة بالرّباعي: تمثّل أكثر الأوزان تنوعًا، وتشمل أوزانًا مثل: (فيعل، فعلل، فوعل، فعول، فعنل، يفعل، فعلى، تفعلى، تفعلت، تفعلل).

ب. الأوزان غير الملحقة بالرباعي: ميزتها أنّها مستقلة في الصّرف ولا نظير لها في الرّباعي، أهميتها أنّها تعكس مرونة الفعل الثلاثي في التكيّف مع مختلف الأوزان؛ أي توسّعا في الشتقاق وإنتاج أفعال جديدة.، مثل: أفعل، استفعل، افعلّ، افعالّ، افعوَلّ، افعوعل.

ت. الأوزان التي لم تأت على وزن الفعل :مثل (انفعل، افتعل)، يبدو أنّها تستعمل في حالات محدودة لأنّها لا تعكس ثراء اشتقاقيا كما ظهر في القسمين الأولين، لأنّها مركّبة ونادرة.

من الملاحظات المهمّة أيضا، أنّ هذه الأوزان تُلحِق المصدر الثلاثي بالمصدر الرّباعي، مما يسهّل اشتقاق الأفعال ويُثريها. حيث يعلّل "ابن جني" ذبك بقوله: فهذه طريق تداخل الثلاثي "بعضه في بعض. فأما تداخل الثلاثي"٣ والرباعي لتشابههما في أكثر الحروف فكثير؛ منه قولهم :سبط وسبطر، فهذان أصلان لا محالة، ألا ترى أنّ أحدا لا يدّعي زيادة الراء. ومثله سواء دمث ودمثر، وحبج وحبجر"27

[27] الخصائص، ج2، ص51.

كما يُظهر عبقرية اللّغة العربية ومرونتها في توسيع الفعل الواحد إلى امتدادات لفظية ومعنوية، مثل الأوزان غير الملحقة بالرّباعي، فهي أوزان جديدة لم تُستعمل في الأصل الرّباعي، لكنّها أظهرت المقدرة الإنتاجية مع الحفاظ على النّظام الثلاثي . هذه العبقرية الصرفية تظهر أيضا في الخروج عن القاعدة المعتادة، مع ما لم يأتِ على وزن الفعل؛ إذ لا يمكن اشتقاقها من أوزان الثلاثي البسيط أو الملحق الرّباعي، إضافة إلى ربط هذه العملية الّدقيقة بحركة الفاء والعين واللام والحروف المزيدة وما يُبنى على فتح العين أو كسرها أو ضمها، أو الفعل المتعدّي واللازم. إنّه بحق إبداع العقل العربي وإلهامه في إبصار مالا يظهر إلا بالنّظر في دقائق عملية التلفّظ28.

3. مثال تطبيق:

استخرج من الحديث النبوي الشريف الأفعال المجرّدة والمزيدة مع صياغة أوزانها.

«عن أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا، يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي، كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي، كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم: يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر

---

[28] ينظر: جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (ت930ه)، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، تح: مصطفى النحاس، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1993، ص 135. " والزيادة حينئذ ثلاثة أنواع: لأنها إما بحرف واحد يصير به الثلاثي رباعيا كأكرم، والرباعي خماسيا كتدحرج، أو بحرفين كانطلق واحر نجم، أو بثلاثة كاستقام .إشارات: الأولى: اعلم أن الزائد نوعان: أحدهما: تكرير الأصل. وهذا لا يختص بأحرف بعينها، وذلك كجلبب الجلباب، وله شروط معروفة. ثانيهما: ما لا تكرير في الأصل، وهذا لا يكون إلا بأحد حروف الزيادة العشرة المشهورة، يجمعها قولك: سألتمونيها)) ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزاد في الكلمة لغير تكرار إلا بحرف منها، لا أنها تكون أبدا زائدة؛ لأنها قد تكون أصولا وذلك ظاهر .الثانية: اعلم أنه لا يعرف الأصل من الزائد إلا بمعرفة الميزان، وهي أن يعبر عن أول أصول الكلمة بفائها وعن ثاني الأصول بعينها وعن ثالثها، وكذا رابعها، بلامها فتقول في ضرب فعل ودحرج فعلل. وأما الزائد فإن كان تكريرا لأصل عبر عنه بلفظ ذلك الأصل، فتقول في وزن ولى فعل، واحلولى افعوعل، وزهزق عفعل. وأما الزائد لغير تكرار، فيعبر عنه بلفظه، فيقال في أعلم: أفعل، ووالى: فاعل، وانطلق: انفعل، واستخرج: استفعل .الثالثة: أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، وأقوى الأدلة سقوطه في بعض التصاريف؛ كسقوط همزة أعلم وألف والى في علم وولى. لكن شرط الاستدلال بسقوط الحرف على زيادته ألا يكون سقوطه لعلة تصريفية: فإن كان سقوطه لعلة تصريفية كسقوط ألف طال وخاف وقال وباع في طلت وخفت وقلت وبغت، وسقوط واو وعد في يعد وعدة- لم يكن دليلا على الزيادة .الرابعة: اعلم أن العرب لا تزيد غالبا الحرف إلا لدلالة عل معنى زائد لا يدل عليه الأصل؛ كدلالة الهمزة في أكرمته وأعلمته على التعدية، والألف في ضاربته وقاتلته على الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، والسين في استغفر ربه على الطلب، ومعرفة هذه المعاني أصل مهم جدا، وسأذكر شيئا منها، وإنما أهمل الناظم رحمه الله التعرض لها لضيق هذا النظم، فذكر أمثلة المزيد مسرودة فقال: كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع ... والى وولى استقام احر نجم انفصلا (أي الفعل يأتي بالزيادة، إما بزيادة همزة قطع من أوله كأعلم أو بغيرها إلى آخرها، فقوله: الفعل: مبتدأ، ويأتي: خبره، وكأعلم: في محل الحال من فاعل يأتي المستتر، وبالزيادة: حال من المبتدأ؛ أي الفعل حال ملابسته للزيادة يأتي موازنا للأوزان المذكورة."

الذنوب جميعا فاستغفروني أغفر لكم، ياعبادي، إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا: يا عبادي، لو أنّ أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا: يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل واحد مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر، يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه" . رواه مسلم.

1.3. الأفعال المجرّدة:

الفعل	الأصل	البنية
يروي	روِي يرْوِي	فَعِلَ يَفْعِلُ
قال	قَوَلَ يَقُولُ	فَعَلَ يَفْعُلُ
جعلته، جعلت	جعل يَجْعَلُ	فَعَلَ يَفْعَلُ
هديته	هدى يهدي	فَعَلَ يَفْعِلُ
كسوته	كسى يكْسُو	فَعَلَ يَفْعُلُ
تخطئون		
تبلغوا	بلغ يبْلُغُ	فَعَلَ يَفْعُلُ
تضرّوني	ضرّ يَضُرّ	فَعَلَ يَفْعُلُ
تنفعوني	نَفَعَ يَنْفَعُ	فَعَلَ يَفْعَلُ
نقص	نقُصَ ينقُصُ	فَعُلَ يَفْعُلُ
قاموا	قام يقوم	فَعَلَ يَفْعَلُ
سألوني	سأل يسأل	فَعَلَ يَفْعَلُ
وجد	وجد يوجِدُ	فَعَلَ يَفْعِلُ
حمد	حَمِد يَحْمَدُ	فَعِلَ يَفْعَلُ
لام	لام يَلُومُ	فَعَلَ يَفْعُلُ

2.3. الأفعال المزيدة:

الفعل	الوزن	نوع الزيادة
تظالموا	تفاعل	حرفين
استهدوني	استفعل	ثلاثة أحرف
أهدكم	أفعل	حرف
استطعموني	استفعل	ثلاثة أحرف
أطعمكم	أفعل	
استكسوني	استفعل	ثلاثة أحرف
أكسكم	أفعل	حرف
استغفروني	استفعل	ثلاثة أحرف
أحصيها	أفعل	حرف
أوفيكم	أفعّل	حرفين

يظهر جليا أنّ هذا الحديث القدسي زاخر بالأفعال سواء المجرّدة أو المزيدة، فهما تقريبا متساويان في التوظيف، حيث تنوّعت أبنية الفعل الثلاثي المجرّد، فَعَلَ فَعِلَ فَعُلَ، لكن غاب الرباعي المجرّد.

أمّا فيما يخصّ الأفعال المزيدة كثر منها استفعل الدّال على الطّلب، استهدوني، استطعِموني، استكسوني، استغفروني حيث تناسبت مع سياق الحديث وهو طلب المغفرة والعفو من الله سبحانه وتعالى، فتلاءمت صيغ المشاركة: تظالموا مع صيغ التعدية أطعم أكسي أغفر، مع الطلب استفعل وهو ما يؤكّد العلاقة التشاركية بين الله سبحانه وتعالى وعباده، فهو يسألهم التوجّه إليه وحده لأنّه السيّد الذي يجود على عباده بالخير والرحمة والمغفرة.